وقوله في وكالة هذا الكتاب اذا ادى جيدا او رديا ماذا ان جح
وفي كفالة النوازل قال الفقيه ابو جعفر فيمن كفل بنفس رجل الى
ثلثة ايام فمضت الايام الثلثة انه لا يبرأ من الكفالة واما اللزوم
الا بايام اجل الباحث المطالبة لانه لتزام المطالبة وعن ابي بكر لا يكون
انه قال كنت عند الحاكم عبد الحميد فاراد ان يطالب رجلا بكفالة النفس
فلم كفل الى ثلثة ايام فقلت له لا يلزمه المطالبة الا بعد ثلثة ايام فاذا
فاذا مضت ثلثة ايام فله المطالبة بنفسه اذا لم يسلم اليه وقلت
له لو باع عبدا الى ثلثة ايام فالثمن لا يلزمه الا بعد ثلثة ايام فكذا
هذا فعال عبد الحميد كنت لم اعلم بذلك قال القاضي الامام الرشاد
هذا جواب الكتاب كذا ذكر هنا وروى عن ابي يوسف انه كفل للحال
في ثلثة ايام فمضت تقيد انه اذا مضت المدة المذكورة يحجر القاضي
حق الكفالة احترازا عن جواب الكتاب وفي اول كفالة العيون
على انه اراد به ما كفل جواب الكتاب وفي اول كفالة العيون
قال ابو يوسف من ضمن نفس رجل الى عشرة ايام فمضت العشرة
فهو عليه ابدا حتى يبرأ منه قال ابو الليث وبه ناخذ لانه اذا اكفل
الى عشرة فالعشرة اجل له لباحث المطالبة فاذا مضت وجب
عليه تسليمه وهو على الكفالة ابدا وذكر في اجارتها وقال محمد رحمه الله
لا خير فيه ان على نفسه شهرا فله سبيل له عليه حتى يمضي شهر
ولو قال هو على نفسه الى شهر فاذا مضى شهر فانا منه بري قال
هذا لم يفرق بين هذا

التسليم في الكفالة وما يتصل بذلك

بالنفس تورث في نكاح خواهرزاده اذا كفل بنفس رجل ثم ان
المكفول عنه سلم النفس الى المكفول له وقال هذا تسليم عن الكفيل
بري الكفيل وكذا التسليم رجل عن الكفيل بان اتاب الكفيل بغير مثاب
نفسه في تسليم نفس المكفول عنه وان لم يقل عن الكفالة لا يبرأ
ولو سلم اجنبي المكفول عنه عن الكفيل ان قبل المكفول له بري الكفيل
والا فلا وان سلم المكفول عنه نفسه فلم يقل عن الكفالة يجب
ان لا يبرأ في اول كفالة الكافي القاضي او رسوله اذا اخذ كفيلا

من المدعي عليه بنفسه ناحية المدعي او الاداء فالكفيل اذا سلم
الى القاضي او الى رسوله بيرأ وان سلم الى المدعي لا لان هذا لا
يصف الكفالة الى المدعي بان قال القاضي او رسوله للمدعي
علية اعط كفيلا بنفسك ولم يقل للطالب فيرجع الحقوق
الى القاضي او الى رسوله الذي اخذ الكفيل حتى لو سلم اليه
الكفيل يبرأ ولو سلم الى المدعي لا يبرأ ولو ضاق الى المدعي
بان قال اعط كفيلا بالنفس للطالب كان الجواب على عكس
في باب الرجل يأمر غيره بالكفالة لخواهرزاده اذا وكل
رجلا باخذ كفيل عن فلان جاز واذا اخذ فهذا على وجهين
احدهما ان اضاف الى نفسه بان قال كفلت عن فلان لي فانا
واضاف الى الموكل ولا يخلو اما ان سلم الكفيل المكفول عنه الى
المكفول له او الى الوكيل فان سلم الى المكفول له يبرأ سواء
كان اضافه الى الموكل او الى نفسه كالوكيل بالبيع اذا باع ونقد
المشتري الثمن الى الموكل اما اذا سلمه الى الوكيل فان اضاف
الى نفسه يبرأ لان حقوق العقد يرجع اليه وان كان اضاف
الموكل لا يبرأ لانه رسول كما في كتاب الكفالة وفي كفالة الفصول
اذا ضمن لانسان نفسه فحبس المطلوب في السجن فابى ان يدفعه الذي
ضمنه الى المجلس القاضي فدفعه اليه قال محمد لا يبرأ لانه في السجن
وان انما ضمنه بنفسه وهو في السجن فدفعه اليه في السجن
يبرأ فان كان ضمنه في السجن ثم خلي عنه ثم حبس ثانيا فدفعه اليه
فان كان الحبس الثاني في امر من امور التجارة او نحوها قالوا ان
يدفع اليه في الحبس وان كان في شيء اخر من امور السلطان
لا يبرأ وتمام هذا في كفالة الواقعات وفي فتاوى رجل
ما لا فاره او نفسه فاراد الخصم ان يخرجه وضمنه الكفيل قال
محمد ان كان ضمانه الى اجل فله سبيل له عليه وان لم يكن

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)